

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)  
الفترة المشمولة بالتقرير من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى  
٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

أولا - مقدمة

- ١ - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/837).
- ٢ - وعلى خلفية الحالة في الجمهورية العربية السورية، تواصل تماسك وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان، وظلت الحالة في جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق مستقرة عموما. وواصل الطرفان التزامهما بالقرار رغم عدم تحقق تقدم كبير على صعيد تنفيذ الالتزامات المستحقة المترتبة على كل منهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعى الطرفان، عن طريق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، إلى طمأنة بعضهما البعض بأنهما لا يرغبان في رؤية أي استئناف للأعمال العدائية، كما سعيا، في بعض الحالات، إلى اتخاذ مزيد من ترتيبات الأمن والاتصال مع اليونيفيل.
- ٣ - ومع ذلك، فإن جماعات مسلحة مجهولة الهوية حاولت مرتين إطلاق صواريخ من لبنان على شمال إسرائيل، وتزامن ذلك مع توقيت النزاع في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وردت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية على اندلاع الأعمال العدائية بتعزيز أنشطتهما المنسقة في منطقة عمليات اليونيفيل.
- ٤ - وزار الرئيس اللبناني ميشال سليمان مقر اليونيفيل في الناقورة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للإعراب عن مدى التقدير لعمل اليونيفيل وشدد على الشراكة القائمة بين القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).



٥ - واستمر وقوع حوادث العنف عبر الحدود اللبنانية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من حدوث انخفاض كبير في الخسائر البشرية. وقُتل ما لا يقل عن ثلاثة مواطنين لبنانيين، من بينهم طفل، برصاصات أطلقت من الجمهورية العربية السورية، وكانت قوات حكومة الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن عدد آخر من حوادث القصف عبر الحدود التي تسببت في أضرار مادية. وأبلغت القوات المسلحة اللبنانية عن استمرار تهريب الأسلحة المرسلّة إلى الجمهورية العربية السورية. وأُبلغ بأن أعضاء مجموعة من المقاتلين الذين كانوا يعبرون الحدود من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية قد قُتلوا على يد قوات حكومة الجمهورية العربية السورية بالقرب من بلدة تللكخ السورية. ولقد أعادت السلطات السورية عشرة جثامين لدفنها في لبنان. وما زال تسعة من الحجاج الذين احتفظوا في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ في الجمهورية العربية السورية محتجزين.

٦ - ولقد أدى الحادث الذي وقع في تللكخ إلى اندلاع جولة أخرى من القتال في طرابلس بين الأحياء السنّية في باب التبانة والأحياء العلوية المتاخمة لها في جبل محسن، واستمرت من ٤ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر وخلفت ١٧ قتيلًا وأكثر من ٤٠ جريحًا. وكان هذا هو الحادث السادس لاندلاع العنف في طرابلس منذ بداية عام ٢٠١٢. وفي ٤ شباط/فبراير، أصدرت محكمة لبنانية أمرًا بإلقاء القبض على اللواء علي مملوك، رئيس مكتب الأمن الوطني السوري، في سياق التحقيق في قضية ميشيل سماحة التي أبلغت عنها في وقت سابق. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر القضاء لائحة اتهام ضد المتهمين الثلاثة في القضية.

٧ - وأجرى الرئيس اللبناني مشاورات مع جميع الأطراف اللبنانية في الفترة التي تلت اغتيال العميد وسام الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ولا يزال التحقيق في حادث الاغتيال مستمرًا، ولكنه لم يؤد حتى الآن إلى تحديد الجناة. وواصل أعضاء حركة ١٤ آذار مقاطعة الحكومة وأعمال هيئة الحوار الوطني، ولم يُعقد أي اجتماع لهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصلت الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية، ولكن شابتها خلافات على قانون انتخابي جديد محتمل؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات في حزيران/يونيه.

٨ - واستمر عدد اللاجئين السوريين في لبنان في الارتفاع بصورة حادة. ففي ٢٥ شباط/فبراير، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من ٣٠٥ ٠٠٠ لاجئ سوري كانوا يتلقون المساعدات في لبنان، وهو أكثر من ضعف الرقم المذكور في تقرير الأخير، والأعلى في أي من البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية. وإضافة إلى ذلك، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان لغاية ٢٥ شباط/فبراير نحو ٣١ ٥٠٠ لاجئ. ولقد ناقشت الجهود التي يبذلها لبنان وما يحتاج

إليه لمعالجة التحديات الناجمة عن تدفق اللاجئين في اجتماعاتي مع الرئيس سليمان في ٣٠ كانون الثاني/يناير في مدينة الكويت على هامش أعمال مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا، ومع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في ٢٥ كانون الثاني/يناير في دافوس، سويسرا، على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي.

## ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

### ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٩ - ظلت الحالة في منطقة عمليات القوة مستقرة عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساد الهدوء على طول الخط الأزرق، وعملت الأطراف بشكل وثيق مع اليونيفيل لتعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق. ومع ذلك، وقعت حوادث قليلة كان يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير.

١٠ - ونجم عن اندلاع النزاع في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر تصاعد كبير في التوتر على طول الخط الأزرق. وبادرت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات فورية لزيادة أنشطة دورياتها، مع التركيز على منع أي أنشطة عدائية في المنطقة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت القوات المسلحة اللبنانية اليونيفيل بأنها اكتشفت وفككت صاروخين من عيار ١٠٧ ملم كانا جاهزين للإطلاق من منصة إطلاق بدائية في المنطقة الواقعة بين المزرعة الإسلامية والدحيرجات (القطاع الشرقي). وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سمع أفراد اليونيفيل أصوات انفجارات في القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة، وتلقوا بعد ذلك بوقت قصير معلومات من كل من القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي تفيد بأن صاروخين كانا قد أُطلقا في اتجاه إسرائيل من منطقة في جوار المنصورة الواقعة شمال نهر الليطاني خارج منطقة عمليات اليونيفيل، قد سقطا بالقرب من سرده في لبنان في المنطقة الملاصقة للخط الأزرق من جهة الشمال. وفي اليوم التالي، استطاعت القوات المسلحة اللبنانية تحديد موقع الإطلاق، حيث عثرت أيضاً على صاروخ ثالث لم ينطلق. ولم يتسن حتى الآن تحديد مكان سقوط الصاروخين. وتُجري اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية حالياً تحقيقات بشأن الحادثين.

١١ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وقع انفجار بالقرب من طير حرفا، على بُعد كيلومترين تقريباً من شمال الخط الأزرق (القطاع الغربي). وأبلغت السلطات المحلية اليونيفيل أن الانفجار ناجم عن قنبلة عنقودية جرى تدميرها تحت المراقبة. ولكن الدوريات التي أرسلتها اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية لتحديد مكان الانفجار والتحقيق فيه وجدت

عددا كبيرا من المركبات المتوقفة على الطريق الأمر الذي منعها مؤقتا من الوصول إلى ذلك الموقع. واستطاعت اليونيفيل الوصول إلى الموقع في غضون ساعتين من وقوع الانفجار. ولاحظ فريق التحقيق التابع لليونيفيل أن أرض موقع الانفجار قد سُويت بتربة جديدة منذ فترة قصيرة، ووجد علامات واضحة لآثار الجرافات. وطلبت اليونيفيل إذنا من القوات المسلحة اللبنانية بنش الموقع والحصول على معلومات إضافية. وما زال التحقيق الذي تجريه اليونيفيل مستمرا.

١٢ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية بمركبات جوية بلا طيار، وطائرات ذات أجنحة ثابتة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة. ففي يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير وحده، سُجل ما يقرب من ٣٤ انتهاكاً جويًا بمشاركة العديد من الطائرات المقاتلة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت الأجواء اللبنانية ما لا يقل عن ست طائرات هليكوبتر هجومية إسرائيلية حلقت على علو منخفض في المناطق المحيطة بشكل عام بمدينة صور، وهو عمل كان يمكن أن يؤدي إلى حادث أمني خطير، فضلا عن جعل طائرات الهليكوبتر التابعة لليونيفيل التي تعمل عادة في المنطقة عرضة للخطر. وقد احتجت اليونيفيل لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع الانتهاكات الجوية، ودعت السلطات إلى وقفها فوراً. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على الانتهاكات، بينما واصلت الحكومة الإسرائيلية تأكيد أن عمليات التحليق هي تدبير أمني ضروري.

١٣ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية عجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، على نحو ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زالت اليونيفيل تنتظر رد إسرائيل بشأن الترتيبات الأمنية المقترحة على الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وأبدت القوات المسلحة اللبنانية موافقتها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بينما أشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن الاقتراح يتطلب موافقة الحكومة الإسرائيلية. وفي انتظار رد حكومة إسرائيل، تجري اليونيفيل مشاورات ثنائية مع الطرفين في محاولة لتيسير الاستخدام الآمن من قبل السكان اللبنانيين المحليين للطريق SD1 التي تقع مباشرة إلى شمال المنطقة المحتلة. ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الإعراب عن شواغل أمنية من بينها استمرار أنشطة التهريب من لبنان إلى إسرائيل التي يُزعم أنها تجري عبر قرية عجر. ويظل الهدف العام هو الانسحاب الكامل لجيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية عجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

١٤ - ووقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الانتهاكات البرية للخط الأزرق، ارتكبتها رعاة ومزارعون لبنانيون، معظمها في منطقة مزارع شبعا وفي المناطق المجاورة لبليدا وميس الجبل. وفي حين أن بعض هذه الانتهاكات لم تكن مقصودة، فإن البعض الآخر منها ارتكبتها مدنيون يدعون أنهم يملكون أراض تقع إلى الجنوب من الخط الأزرق. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، انتهك مدنيون الخط الأزرق بالقرب من بسطرة، في منطقة مزارع شبعا، حيث توغلوا بنحو ٣٠ مترا، وشرعوا في إقامة سياج حول عدد من أشجار الزيتون. وعقب ذلك، تأكدت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية من أن السياج يقع جنوب الخط الأزرق، وأزالته اليونيفيل السياج في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، انتهك عضو في البرلمان اللبناني، يرافقه حوالي ١٨ مدنيا من بينهم صحفيون، الخط الأزرق في المنطقة نفسها وتوغل حوالي ١٥ مترا، وأصدر بيانا صحفيا. ولقد احتجت اليونيفيل لدى القوات المسلحة اللبنانية على هذه الحوادث. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي راعيا زعم أنه انتهك الخط الأزرق في جزء آخر من مزارع شبعا، وأعادته في اليوم التالي. وأطلعت اليونيفيل الطرفين على النتائج التي توصلت إليها عقب التحقيق في الحادث وطلبت منهما التعليق عليها قبل وضع التقرير في صيغته النهائية. وناشدت اليونيفيل الطرفين الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية عند وقوع انتهاكات، والقيام، عوضا عن ذلك، باستخدام ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق.

١٥ - وواصلت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية أنشطتها العملية اليومية المنسقة، التي تشمل نقاط التفتيش المتجاورة، وتنسيق الدوريات، وعمليات التدريب البرية والبحرية المشتركة. وأجرت اليونيفيل نحو ١٠.٠٠٠ نشاطا شهريا في المتوسط، منها نحو ١١٠٠ نشاطا بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية. وواصلت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة حوادث إطلاق الصواريخ، التي شهدت تصاعدا خلال النزاع في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر وفي أعقابه، بمتوسط شهري بلغ نحو ٤٠٠ عملية. ومن جانبها، واصلت اليونيفيل شغل سبع نقاط تفتيش متجاورة على طول نهر الليطاني وأجرت دوريات عادية بطائرات الهليكوبتر في منطقة عملها.

١٦ - وبسبب تعدد المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها القوات المسلحة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، ظل انتشار القوات المسلحة في منطقة العمليات على نفس المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة، وضم من ما يقرب من لوائين وكتيبتين، بالإضافة إلى عناصر دعم. وتواجه القوات المسلحة اللبنانية تحديات في الاضطلاع بمهام جديدة مع اليونيفيل في جنوب لبنان بسبب افتقارها إلى القدرات الكافية، بما في ذلك نقص في الشكناات والمعدات. وفي إطار

الجهود التي تبذلها اليونيفيل لمساعدة القوات المسلحة على تعزيز قدراتها، منحت اليونيفيل الوحدات المنتشرة في منطقة العمليات مجموعات مولدات، وقطع غيار، وخزانات وقود.

١٧ - وتمتعت اليونيفيل بصفة عامة بحرية تنقل كاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وقع عدد قليل من الحوادث التي أعاق فيها بعض المدنيين المحليين حرية التنقل هذه. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت مجموعة من المدنيين دورية تابعة لليونيفيل في رشاف (القطاع الغربي)، بعد أن اقتربت الدورية بدون قصد من أحد المساحد المخصصة للنساء. وعندما رفض أفراد اليونيفيل الترحل من مركباتهم، بدأ المدنيون في التصرف بصورة عدوانية وألحقوا أضراراً باهظة التكلفة بالهياكل الخارجية للمركبات. وفي ثلاث مناسبات منفصلة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، و ٦ كانون الثاني/يناير، وقعت حوادث في عيتا الشعب اعترض فيها أشخاص يستقلون مركبات مدنية دوريات اليونيفيل وسلبوا عنوة معدات وأشياء تعود ملكيتها إلى الأمم المتحدة وإلى أفراد اليونيفيل. وفي المرة الثالثة، أوقف مدنيون محليون أفراد اليونيفيل وعدداً من الصحفيين الدوليين الزوار واحتجزوهم لمدة ساعة قبل السماح لهم بالمغادرة. وفي ٩ شباط/فبراير، اعترضت مجموعة من المدنيين فريق إزالة الألغام التابع لليونيفيل بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وانتزع المدنيون جهاز تصوير عقب شجار مع أحد حفظة السلام. وفي حادث آخر، حاول أحد المدنيين السطو على ممتلكات أفراد اليونيفيل بعد توجيهه بندقية نحو مركبة تابعة لليونيفيل.

١٨ - وفي معظم الحالات، وصل أفراد القوات المسلحة اللبنانية بسرعة إلى الموقع واضطلعوا بدور حاسم في إنهاء الحوادث. واستطاعت القوات المسلحة اللبنانية استعادة بعض المعدات المصادرة وإعادتها إلى اليونيفيل. وألقت القوات المسلحة اللبنانية القبض أيضاً على المدني الذي حاول السطو على ممتلكات أفراد دورية تابعة لليونيفيل.

١٩ - وفي حادث آخر وقع في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كانت قافلة لوجستية تنقل عدداً من موظفي اليونيفيل المدنيين من بيروت إلى منطقة العمليات حين غادرت خطأ الطريق المحدد لها، وعندما حاولت العودة، اعترضتها مجموعة من الأشخاص المسلحين بالبنادق الهجومية بالقرب من مزرعة العرقوب خارج منطقة العمليات. واحتجز المسلحون القافلة لفترة قصيرة، وفتشوا جميع أفراد القوة، وأخذوا بعض المعدات الإلكترونية ثم رافقوا القافلة إلى الطريق المحدد لها.

٢٠ - وقدمت اليونيفيل احتجاجاً إلى القوات المسلحة اللبنانية بشأن جميع الحوادث، وأكدت للسلطات اللبنانية أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حرية تنقل القوة وسلامة

موظفيها وأمنهم تقع على عاتق السلطات اللبنانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اليونيفيل العمل على تركيز انتباه السلطات القضائية العسكرية اللبنانية على التحقيقات المتعلقة في مثل هذه الحوادث. وناقش قائد قوة اليونيفيل هذه المسألة مع العماد جان قهوجي، القائد العام للقوات المسلحة اللبنانية، وغيره من كبار المسؤولين الأمنيين. كما تحدث مع السلطات المحلية، وممثلي السلطات العسكرية، وموظفي الأمن والجمارك، وكذلك مع الأعضاء المحليين في البرلمان الوطني، عن أهمية تمتع اليونيفيل بحرية تنقل كاملة، وعن دعم المجتمعات المحلية لليونيفيل. وشدد جميع محاوريه على دعمهم القوي لليونيفيل، على غرار ما فعله الرئيس خلال زيارته إلى مقر القوة. وتعمل اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في الوقت الراهن على إعداد مبادرة توعية مشتركة تهدف إلى تقديم مزيد من التوضيح للسكان المحليين عن ولاية القوة وطرائق عملها.

٢١ - وعلى الرغم من هذه الحوادث المعزولة، ظل موقف السكان المحليين تجاه اليونيفيل إيجابياً. وساعدت اليونيفيل، من خلال أنشطة الاتصال المنتظمة مع المجتمعات المحلية، على معالجة مسائل يمكن أن تؤدي إلى خلق توترات داخل منطقة العمليات. فعلى سبيل المثال، يسرت اليونيفيل بناء صهريج لتخزين المياه بالقرب من الخط الأزرق في بليدا (القطاع الشرقي) وساهمت بنشاط في ذلك العمل. وفي إطار أنشطتها الرامية إلى بناء الثقة بين السكان المحليين، واصلت اليونيفيل تقديم الخدمات المجتمعية مثل الخدمات السنوية والطبية والبيطرية والمساعدة التعليمية، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر. ونسقت اليونيفيل أيضاً مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية في تخطيط وتنظيم أنشطة مشتركة للتوعية شملت معرضين تجاريين مع تعاونيات زراعية محلية، وفعاليات بمناسبة الأيام الدولية للسلام، والجوانب الجنسانية والأمن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢ - وواصلت اليونيفيل تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من المسلحين والمعدات والأسلحة بين الخط الأزرق ونهر اللباني، باستثناء تلك التي تخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. وما زال هذا الأمر هدفاً طويلاً الأجل. وبيّنت حوادث إطلاق الصواريخ المذكورة أعلاه أن الأسلحة والعناصر المسلحة المعادية المستعدة لاستخدامها ما زالت موجودة، بما في ذلك في منطقة عمليات اليونيفيل.

٢٣ - وواصلت الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن حزب الله يعزز مواقعه ووحداته العسكرية داخل المناطق المأهولة في جنوب لبنان، وبأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك إلى منطقة عمليات اليونيفيل. وعند ورود معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو لأسلحة داخل منطقة عملياتها، فإن اليونيفيل، بالتعاون مع القوات

المسلحة اللبنانية، تظل مصممة على التحرك باستخدام جميع الوسائل المتاحة في إطار ولايتها، وإلى الحد الأقصى المنصوص عليه في قواعد الاشتباك، على النحو المبين في تقارير السابقة. ومع ذلك، فإن اليونيفيل لا تبحث على نحو استباقي عن الأسلحة في الجنوب. فهي تزور المواقع حينما تتلقى تنبيها بهذا الشأن، وذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية. ووفقا لولاية اليونيفيل، لا يحق لها أن تدخل إلى أي مكان خاضع للملكية الخاصة ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقا من ذلك الموقع تحديدا.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اليونيفيل في عدة مناسبات في منطقة عملياتها وجود مسلحين غير مأذون بهم، أو أسلحة غير مأذون بها، على نحو يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومثلما ذكر آنفا، وقع بالقرب من طير حرفا حادثان استُخدمت فيهما الصواريخ، وحادث انفجار. وليس في وسع اليونيفيل تحديد ما إذا كانت الصواريخ التي اكتشفت في منطقة العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد هُرِّبَت إليها أم أنها كانت موجودة فيها من قبل. وحتى الآن، فإن اليونيفيل لم تحصل ولم تعثر على أي دليل يشير إلى نقل الأسلحة بشكل غير مأذون به إلى منطقة العمليات. وظلت قيادة القوات المسلحة اللبنانية تقول إنها ستصرف على الفور لوقف أي نشاط غير قانوني ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة. وعثر المدنيون، وأفراد القوات المسلحة اللبنانية، وأفراد اليونيفيل على عدة قطع من الذخائر غير المنفجرة من حرب عام ٢٠٠٦ وما قبلها. وفي إحدى المناسبات، عُثر على صندوق مكسور يحتوي على ثماني قنابل تحمل كتابات باللغة العبرية. وفي جميع الحالات، تولى خبراء عسكريون لبنانيون تدمير الذخائر.

٢٥ - ولاحظت اليونيفيل وجود عدد من المدنيين يحملون أسلحة صيد ويشاركون في أنشطة الصيد. وفي بضع مناسبات، احتجرت القوات المسلحة اللبنانية الصيادين وصارت أسلحتهم. وفي حالات أخرى، سارع الصيادون إلى مغادرة المكان بعد أن كشفتهم دوريات اليونيفيل أو القوات المسلحة اللبنانية. وأصدرت القوات المسلحة اللبنانية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا صحفيا أكدت فيه مجددا حظر الصيد، لا سيما داخل منطقة عمليات اليونيفيل.

٢٦ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية. ومنذ تقريره السابق، فتش موظفو القوات البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية ٣٠٧ سفن من أجل التحقق من عدم احتوائها على أسلحة غير مأذون بها أو أعددة

ذات صلة. وأجرت فرقة العمل البحرية والقوات البحرية اللبنانية ١٣ حلقة عمل في البر، و ٢٠ تمرينا تدريبيا في البحر. واستمر أفراد البحرية اللبنانية في مواصلة تطوير قدراتهم حيث أجروا ثمانية تدريبات أثناء العمل تتعلق بعمليات الاعتراض البحرية. وواجهت الأنشطة المشتركة بعض العوائق الناجمة عن نقص لدى القوات البحرية اللبنانية في عدد السفن القادرة على تحمل الأحوال الجوية السيئة.

٢٧ - ووقع عدد من الحوادث على طول خط العوامات. ولاحظت اليونيفيل أن الوحدات البحرية الإسرائيلية ألقت عشر قنابل أعماق، وأطلقت ثلاث قنابل مضيفة، وأطلقت طلقات تحذيرية في عشر مناسبات على امتداد خط العوامات وذلك، حسب بعض التقارير، لإبعاد قوارب صيد لبنانية كانت تبحر في المنطقة القريبة من الخط. ولا تشمل ولاية اليونيفيل مراقبة ذلك الخط الذي أقامته إسرائيل بقرار انفرادي والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية.

## باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - ظلت ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق مع الطرفين تعمل بشكل جيد، وسعى الطرفان في عدة مناسبات إلى مواصلة تطوير الترتيبات مع اليونيفيل فيما يخص الأمن والاتصال.

٢٩ - وتواصلت أنشطة التفاعل والاتصال اليومية بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية على المستوى المرتفع والفعال الذي حُدد لها. كما واصلت اليونيفيل الاتصال والتنسيق بفعالية مع جيش الدفاع الإسرائيلي على الرغم من عدم إحراز أي تقدم على صعيد إنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

٣٠ - وظل المنتدى الثلاثي الآلية الرئيسية لمعالجة القضايا التشغيلية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمثل المنتدى الثلاثي آلية لبناء الثقة، بالإضافة إلى كونه مكانا تناقش فيه الانتهاكات والحوادث التي وقعت بين الطرفين. فهو يوفر منصة يمكن لليونيفيل من خلالها تيسير التوصل إلى ترتيبات عملية وتفاهات على نقاط محددة بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي يمكن أن تزيل نقاط الاحتكاك المحتملة، وتبديد التوتر في بؤر التوتر المحتملة، وتتيح استقرار الحالة وبناء الثقة.

٣١ - وعقب مشاورات أجريت في إطار الفريق الثلاثي، تولى اليونيفيل، على سبيل المثال، إزالة الركام الذي كان يعيق جريان الماء عبر بربخ على مقربة من الخط الأزرق وأعدت تدفق المياه لمنع الماء من غمر الأراضي الزراعية المحلية بالقرب من كفر كالا (القطاع الشرقي). وتواصل اليونيفيل العمل مع الأطراف على إيجاد حل أكثر استدامة يمكن أن يمنع

حدوث الفيضانات في هذه المنطقة في المستقبل. وتستطلع اليونيفيل أيضا السبل الكفيلة بتخفيف التوترات في بسطرة، حيث يزرع الفلاحون المحليون أشجار الزيتون جنوب الخط الأزرق، وبناء الثقة على طول نهر الحاصباني/الوزاني، حيث أنشأ المقاولون المحليون سلسلة من المنتجعات على الجانب اللبناني من النهر على طول الخط الأزرق، على النحو المذكور في تقارير سابقة.

٣٢ - وتواصل إحراز تقدم مطرد على مسار تعليم الخط الأزرق بصورة ظاهرة للعيان. ففي ١٣ شباط/فبراير، بلغ عدد نقاط التعليم المتفق عليها بين الطرفين ٢٥٧ نقطة من أصل ما مجموعه ٤٧٣ نقطة ينبغي تعليمها. وقامت اليونيفيل حتى الآن بتطهير طريق الوصول إلى ٢٣٤ نقطة، وتم قياس ٢٠١ نقطة. وتم إنشاء ما يقرب من ١٦٣ علامة من علامات الخط الأزرق، من بينها ١٤٥ علامة قام كلا الطرفين بالتحقق منها. ووفقا لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي، بدأت اليونيفيل في إجراء مناقشات ثنائية استطلاعية مع الطرفين بشأن النقاط الواقعة على طول الخط الأزرق التي اعتبرت خلافية أو إشكالية. وبالاتفاق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية، بدأت اليونيفيل أيضا أعمال تحديد علامات الخط الأزرق التي كانت قد شيدت في السابق.

٣٣ - وبعد أن أعرب جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية عن اهتمامهما باستطلاع سبل معالجة مسائل الأمن البحري مع اليونيفيل، على النحو المذكور في تقريره السابق، بدأت القوة مشاورات ثنائية أولية مع الطرفين بهدف التأكد من موقف كل منهما وتحديد القواسم المشتركة المحتملة. واستنادا إلى هذه المناقشات الأولية، بدأت اليونيفيل في العمل أيضا على إعداد مشروع مقترح يتضمن ترتيبات عملية بشأن الأمن البحري، وهي تنوي إبلاغها للطرفين لكي يعلقا عليها.

٣٤ - وتمشيا مع الأولويات التي حددها الاستعراض الاستراتيجي، واصلت اليونيفيل العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية من أجل زيادة قدرتها من خلال آلية الحوار الاستراتيجي. ويظل الحوار الاستراتيجي عنصرا منفصلا ولكنه جزء لا يتجزأ من الخطة العامة لتطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية. وواصلت اليونيفيل، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، استطلاع إمكانية إنشاء آلية تنسيق بين اليونيفيل، والقوات المسلحة اللبنانية، والحكومة اللبنانية، والجهات المانحة الدولية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء، لضمان اتباع نهج شامل وتقديم الدعم إلى آلية الحوار الاستراتيجي.

## جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٥ - يدعو القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة باستثناء سلطة الحكومة اللبنانية.

٣٦ - وما زال بقاء السلاح في يد حزب الله والجماعات الأخرى الخارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية، على نحو ينتهك القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يحد من قدرة الدولة على ممارسة السيادة والسلطة بشكل كامل على إقليمها. وواصل حزب الله الإقرار جهاراً بأنه يمتلك قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية. ويدّعي هذا الحزب أن أسلحته تؤدي دوراً رادعاً ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٣٧ - ومرة أخرى، بيّنت جولة العنف الإضافية التي شهدتها طرابلس في الفترة من ٤ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وحوادث العنف الأخرى التي استخدمت فيها الأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مدى التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة خارج سيطرة الدولة. وشكلت الجولة السادسة من العنف في طرابلس في عام ٢٠١٢، وشدة العنف، والأسلحة المستخدمة الثقيلة العيار، تصعيداً يبعث على القلق. ولقد عاد الهدوء بعد أن انتشرت القوات المسلحة اللبنانية بكثافة في الأحياء المتضررة وفي النقاط الاستراتيجية حول المدينة عقب اعتماد مجلس الدفاع الأعلى خطة أمنية جديدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر. ورغم بقاء الحالة هادئة عموماً منذ ذلك الحين، وقع في ١٨ كانون الثاني/يناير حادث يتعلق بقافلة كانت تنقل وزير الشباب، فيصل كرامي، وأدى إلى إصابة خمسة أشخاص بجروح.

٣٨ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية انتشارها حسب الحاجة في أماكن أخرى بهدف تبيد التوترات السياسية، وقمع العنف، والوقوف في وجه المسؤولين عنه. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انتشرت القوات المسلحة اللبنانية بهدف احتواء أعمال العنف التي اندلعت في صيدا بعد صدام بين أنصار حزب الله وأتباع الشيخ أحمد الأسير خلف ثلاثة قتلى وما لا يقل عن أربعة جرحى. وتكبدت القوات المسلحة اللبنانية إصابات وخسائر بشرية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على القانون والنظام، بما في ذلك عندما قُتل جنديان في ١ شباط/فبراير في عرسال أثناء غارة بهدف القبض على أحد عناصر الميليشيات المطلوبين. وقوبل الهجوم بإدانات على نطاق واسع، وتتواصل الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على المسؤولين عنه.

٣٩ - وظل الرئيس سليمان ملتزماً بالتزاماً قوياً باستئناف أعمال هيئة الحوار الوطني، التي لم تجتمع منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وكان الرئيس قد قدم آنذاك ورقة تحدد رؤية أولية لاستراتيجية دفاعية وطنية شاملة تركز على مبدأ الحق الحصري للقوات المسلحة اللبنانية في استخدام القوة، وأطر وآليات مراقبة واستخدام أسلحة حزب الله. ورفضت قيادة حركة ١٤ آذار/مارس المشاركة في الاجتماعات منذ اغتيال العميد وسام الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٠ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وفي عام ٢٠٠٦، قررت هيئة الحوار الوطني أن هذه القواعد ينبغي أن تفكك، وأيدت الأمم المتحدة هذه الدعوة مرات عديدة. وما زال وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية بصورة فعالة.

٤١ - وفي مخيم الحلوة للاجئين الفلسطينيين، تصاعدت شدة التوترات في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وكذلك في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، بين جماعات موالية للنظام وأخرى مؤيدة للمعارضة في الجمهورية العربية السورية. وكانت الاشتباكات محدودة نسبياً، واستطاعت اللجنة الأمنية الفلسطينية في المخيم السيطرة على الوضع. وعدا عن ذلك، ظلت الحالة في المخيمات هادئة بوجه عام. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، تعهدت الحكومة اللبنانية بتمويل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لمدة ثلاث سنوات.

## دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - قرر مجلس الأمن، في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وطالب المجلس أيضاً حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٣ - وما انفك ممثلو الحكومة الإسرائيلية يدعون أن عمليات كبيرة ومتواصلة تجري لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في إسرائيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ذكر أعضاء في الحكومة الإسرائيلية في تصريحات علنية أن حكومة الجمهورية العربية السورية تعتزم أن تنقل إلى حزب الله نظم أسلحة متطورة، وربما أيضاً أسلحة غير تقليدية. وحذر الوزراء من أن عمليات نقل الأسلحة

هذه تشكل خطراً كبيراً، وأن إسرائيل ستتخذ الإجراءات لمنع حدوثها. وأكد كبار ممثلي حزب الله أنهم لا يعتزمون الحصول على أسلحة كيميائية.

٤٤ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/67/721-S/2013/70)، أبلغ الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية أن طائرة إسرائيلية قد انتهكت المجال الجوي السوري في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وقصفت مركزاً للبحوث العلمية يقع بالقرب من دمشق. ونفى الممثل الدائم تقارير وسائط الإعلام التي أكدت أن الطائرة قد استهدفت قافلة متجهة من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. ومع أن الأمم المتحدة لا تملك تفاصيل بشأن هذا الأمر، وليس في وسعها التحقق بصورة مستقلة من الأحداث، فإنني قد لاحظت بقلق بالغ الحادث المبلغ عنه، ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى منع التوترات أو تصعيدها في المنطقة، والامتنال بشكل صارم إلى القانون الدولي، وبخاصة فيما يتعلق باحترام السلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة واحترام سيادتها.

٤٥ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية جهودها الرامية إلى مكافحة التهريب من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية. ووقعت حوادث متكررة جرى خلالها إطلاق النار عبر الحدود، وأطلقت القوات المسلحة السورية النيران من أسلحة صغيرة وأسلحة أثقل على الأراضي اللبنانية، وفي ثلاث مناسبات على الأقل بدأ تبادل إطلاق النار من الأراضي اللبنانية. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قُتل طفل لبناني بنيران أسلحة صغيرة أُطلقت على لبنان عبر الحدود. وفي الفترة بين ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير، قُتل ما لا يقل عن رجلين لبنانيين بنيران أُطلقت من أراضي الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي دفع الرئيس سليمان إلى الاحتجاج والمطالبة بوقف إطلاق النار والقصف تجاه لبنان، والتأكيد على ضرورة مواصلة الالتزام بسياسة الحياد التي اعتمدها لبنان. وتواصلت حركة الأسلحة وتنقل المقاتلين عبر الحدود السورية - اللبنانية. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل مواطن سوري، وأصيب عدد من موظفي الأمن اللبنانيين بجروح في تبادل لإطلاق النار بعد أن حاولت مركبة الدخول إلى لبنان بصورة غير مشروعة بالقرب من بلدة عرسال. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير تشير إلى مقتل مجموعة مقاتلين تضم ١٣ لبنانيا وثلاثة سوريين وفلسطينياً واحداً على يد قوات النظام السوري في تلكلخ بعد أن دخلوا الجمهورية العربية السورية من لبنان. وفي ١٧ شباط/فبراير، وردت تقارير تشير إلى إطلاق كثيف للنيران عبر الحدود في شمال وادي البقاع، في سياق متصل بالقتال الدائر في القرى المجاورة في الجمهورية العربية السورية. ووردت تقارير أخرى تفيد بأن عدداً من مقاتلي حزب الله قد قتلوا فيما يبدو أثناء مشاركتهم في القتال في الجمهورية العربية السورية، في ذلك الحين وفي وقت سابق.

٤٦ - ومرة أخرى، أبرزت تنقل الجماعات المسلحة ونقل الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية، والحوادث المتكررة عبر الحدود، أن ثمة حاجة إلى وضع مزيد من الوسائل تحت تصرف قوات الأمن اللبنانية لإدارة الحدود ومراقبتها. وأعلن المانحون عن تقديم مزيد من المساعدة للسلطات اللبنانية في هذا الصدد، يخصص بعضها لمواصلة الجهود الطويلة الأجل لتعزيز وتكامل أنشطة إدارة الحدود التي تضطلع بها جميع الفروع المعنية في قوات الأمن اللبنانية. وواصلت القوات المسلحة اللبنانية العمل على خطة لزيادة إمكاناتها وقدراتها بتكلفة قدرها ١,٦ بليون دولار. وعُرضت الخطة على الحكومة على مستوى رفيع، ومن المتوقع أن تقدم رسمياً إلى الجهات المانحة في وقت قريب. ويجري البحث عن التمويل على الصعيدين الوطني والدولي لتلبية الاحتياجات الملحة.

٤٧ - وطرأت زيادة كبيرة في عدد اللاجئين السوريين في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك بعد القتال العنيف الذي وقع حول دمشق في كانون الأول/ديسمبر. ويقدر أن النساء والأطفال يشكلون نسبة ٧٨ في المائة من اللاجئين الذين يتلقون رسمياً مساعدة في لبنان والذين يصل عددهم إلى ٣٠٥ ٠٠٠ لاجئ. وحدثت زيادة ملحوظة في وجود اللاجئين إلى الجنوب من نهر الليطاني، مع وجود نحو ٢٠٠ ٤ لاجئ مسجل في المنطقة. وتعزز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فتح مكتب تسجيل في صور في الأسابيع المقبلة. وفي جميع الأماكن، بات توفير المأوى مسألة ذات أولوية نتيجة للأحوال الجوية في الشتاء، كما أن النقص في المساعدات المتوفرة الذي أشرت إليه في تقريرتي السابقين ازداد حدة.

٤٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رفعت الحكومة اللبنانية النقاب عن خطة لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين، معارضة بذلك الدعوات المنادية إلى إغلاق الحدود لمنع تدفق مزيد من اللاجئين. وقدمت الأمم المتحدة أيضاً في نفس الشهر خطة إقليمية منقحة شملت نداء لتقديم ٢٦٧ مليون دولار إلى لبنان. ولقد رأست مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا، الذي عُقد في مدينة الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير، والذي تعهد فيه المانحون بتقديم ما يزيد على ١,٥ بليون دولار لدعم اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان، وكذلك أولئك الذين شردهم الصراع داخل الجمهورية العربية السورية. وفي لبنان، ازداد وجود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية زيادة سريعة على أرض الواقع، وبُذلت جهود مكثفة لتسريع عمليات التسجيل.

٤٩ - واستمر اللاجئون الفلسطينيون في البحث عن مأوى في المخيمات في لبنان بعد أن تعرضت مخيماتهم في الجمهورية العربية السورية للهجوم. وتدفق عدد كبير من الفلسطينيين

إلى لبنان في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك بعد القتال الكثيف في منطقة اليرموك في دمشق، وهي منطقة يقطنها الفلسطينيون. ولغاية ٢٥ شباط/فبراير، بلغ عدد الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية الذين اتصلوا في لبنان بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نحو ٣١ ٥٠٠ شخصا، من بينهم ٥ ٢٠٠ لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية وصلوا مؤخرا إلى الجنوب من نهر الليطاني. وتسعى الأونروا إلى تقديم المساعدة إليهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

## هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - يُعد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وبيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام هو برنامج تابع لدوائر الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وينفذ لدعم أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها اليونيفيل على طول الخط الأزرق من خلال توفير التدريب للوحدات، بالإضافة إلى رصد إجراءات التحقق وضمان الجودة. وتنتشر في منطقة عمليات اليونيفيل حاليا ثمانية أفرقة عسكرية لإزالة الألغام يدوياً، وثلاثة أفرقة عسكرية للتخلص من المعدات المتفجرة، وفريق عسكري للإزالة الآلية. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطهير ممرات تزيد مساحتها على ٨٠٩,٤٩ متراً مربعاً تسمح بالوصول إلى نقاط الخط الأزرق، وكشف وتدمير ١٠ ألغام مضادة للأفراد وعبوة واحدة من الذخائر غير المتفجرة، وتطهير نقطتين من نقاط الخط الأزرق، والشروع في تطهير نقطتين أخريين منها. وفي الوقت نفسه، واصلت دوائر الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إجراء تدريبات للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لليونيفيل، بالإضافة إلى القيام بزيارات لضمان الجودة إلى مواقع العمليات، وتقديم عروض.

## واو - ترسيم الحدود

٥١ - لم يُحرز، مرة أخرى، أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود السورية - اللبنانية بما في ذلك المناطق التي تُعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل خلاف، على نحو ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحداث العنف التي نشبت عبر الحدود نتيجة للأزمة السورية أكدت مرة أخرى أهمية ترسيم وتعليم الحدود في أقرب وقت ممكن.

٥٢ - ولم يُحرَز كذلك أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يصدر أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقرير (S/2007/641) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

### ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٣ - واصلت اليونيفيل والسلطات اللبنانية التعاون الوثيق لضمان سلامة وأمن جميع أفراد اليونيفيل. واستكمالاً للتدابير التي اتخذتها الحكومة، واصلت اليونيفيل تطبيق تدابيرها الخاصة الرامية إلى التخفيف من المخاطر. وعملت اليونيفيل بصورة مستمرة على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة بالتخفيف من المخاطر، وإجراء دورات تدريبية لتوعية أفرادها إلى المسائل المتعلقة بالسلامة. وتتواصل عمليات تحسين الهياكل الأساسية المادية لمقر اليونيفيل والمعدات الموجودة فيه من أجل كفالة حماية القوة.

٥٤ - وواصلت اليونيفيل متابعة القضايا المرفوعة أمام المحكمة العسكرية اللبنانية ضد المشتبه فيهم المتورطين في قضايا الهجمات الخطيرة، الفعلية أو المخطط لها، ضد حفظة السلام التابعين لليونيفيل، التي وقع آخرها في عام ٢٠١١. ومرة أخرى، أُجِّلَت إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ لأسباب إجرائية جلسات محكمة الاستئناف المتعلقة بالأحكام الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في قضية هجوم كان من المعتمَر تنفيذه ضد اليونيفيل في عام ٢٠٠٨.

### رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ - في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ١٠ ٨٢٦ فردا، بينهم ٣٨٣ امرأة. وضم العنصر المدني ٣٣٧ موظفا دوليا و ٦٥٥ موظفا مدنيا وطنيا، وبلغ عدد النساء بينهم، على الترتيب، ١٠١ و ١٦٤ امرأة. ويستفيد اليونيفيل أيضا من دعم يقدمه ٥١ مراقبا عسكريا من مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التابعين لفريق المراقبين في لبنان، من بينهم امرأة واحدة.

٥٦ - ومنذ تقرير السابق، خفضت إسبانيا مساهمتها في قوات اليونيفيل بحوالي ٢٥ في المائة إلى ٧٠١ من الأفراد، وأعلنت أنها ستجري تخفيضا إضافيا بحلول أيار/مايو ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، نشرت صربيا فصيلة مشاة ضمن الكتيبة الإسبانية في إطار اتفاق ثنائي مع إسبانيا. وفي سياق تصحيح حجم بعض وحدات اليونيفيل عملا بالتوصيات الواردة في الدراسة المتعلقة بالقدرات العسكرية التي أجريت مؤخرا، قلصت إندونيسيا قواتها المنتشرة من ١ ٤٤٦ فردا إلى ١ ١٨٨ فردا.

٥٧ - ويبلغ القوام الحالي لفرقة العمل البحرية سبع سفن (ثلاث فرقاطات، وطراد، وثلاثة زوارق دورية سريعة) وطائرتي هليكوبتر. ووصلت سفينة القيادة البرازيلية الجديدة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتنتظر اليونيفيل سفينة إندونيسية جديدة يتوقع وصولها في نيسان/أبريل، وبذلك سيصل العدد الإجمالي لسفن فرقة العمل البحرية إلى العدد المطلوب البالغ ثمان سفن.

## خامسا - ملاحظات

٥٨ - أرحب بالهدوء المتواصل الذي يسود في منطقة عمليات اليونيفيل وعلى طول الخط الأزرق. وأثني على الطرفين لحفاظهما على الاستقرار في المنطقة في حضم الأزمة في الجمهورية العربية السورية، ولإبدائهما التزاما قويا بالحفاظ على وقف الأعمال القتالية. ومع ذلك، وقعت حوادث قليلة كان يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير. وأحث الطرفين على مواصلة العمل مع اليونيفيل للمحافظة على الهدوء الحالي، وتقليل الانتهاكات إلى أدنى حد ووضع حد لها، والبحث عن حلول عملية تناسب الأوضاع المحلية، والاستفادة مما تم إنجازه عبر تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق فيما بينهما.

٥٩ - وما زلت قلقا إزاء عدم تحقق تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للتراع، على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ووفقا لشروط التنفيذ الكامل لذلك القرار، آمل في أن ينتقل الطرفان من الوضع الراهن الهش المتمثل في وقف الأعمال العدائية، وأن يجدا أن لهما مصلحة مشتركة في العمل على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع. وأشجع جميع الأطراف المعنية على إعادة الالتزام بتحقيق ذلك الهدف والعمل مع منسقي الخاص ومع اليونيفيل لتحديد سبل المضي قدما على هذا الصعيد.

٦٠ - وثمة التزامات رئيسية بموجب القرار ما زالت معلقة وتتطلب اتخاذ إجراءات من جانب كلا الطرفين. ويساورني القلق من أنه لا تزال هناك أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة، على نحو ينتهك القرار، بحسب ما تبين من محاولة إطلاق الصواريخ من منطقة العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن الانفجار الذي وقع بالقرب من طبر حرقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير يثير القلق أيضاً. وتقع على عاتق السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة ألا يوجد في المنطقة أفراد مسلحون غير مأذون بهم أو أعتدة أو أسلحة غير مأذون بها. وفي هذا السياق، أدعو الطرفين أيضا إلى التعاون التام مع التحقيقات التي تجريها اليونيفيل للمساعدة على التحقق من الوقائع المتعلقة بتلك الحوادث

والانتهاكات، عبر تيسير الوصول إلى الأشخاص والأماكن، فضلاً عن المعلومات ذات الصلة الموجودة لديهما.

٦١ - وما زلت أشعر بالقلق من أن انتهاكات المجال الجوي اللبناني ما زالت تُرتكب بشكل شبه يومي من قبل إسرائيل. واستخدام الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر الهجومية المحلقة على ارتفاع منخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير يثير قلقاً خاصاً. وأدعو مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية. كما أن استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لقرية العجر الشمالية والمنطقة المتاخمة لها إلى الشمال من الخط الأزرق يمثل انتهاكاً مستمراً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإسرائيل ملزمة بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٢ - ويستمر الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية في فرض تحديات خطيرة لأمن لبنان واستقراره. وغياب التقدم في ترسيم وتعيين الحدود اللبنانية - السورية ليس مبرراً للانتهاكات الخطيرة والمتكررة للسلامة الإقليمية اللبنانية التي تسببت في وفيات وإصابات وأضرار مادية للممتلكات. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى وقف جميع انتهاكات الحدود واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٣ - وتمثل مشاركة بعض العناصر اللبنانية، حسب التقارير الواردة، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية أمراً يتعارض مع سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها لبنان. وألاحظ بقلق بالغ التقارير الواردة عن حادث تلكلخ المتعلق بمواطنين لبنانيين وعن وفيات أخرى في صفوف أعضاء حزب الله الذين يقاتلون داخل الجمهورية العربية السورية. والأخطار التي تتهدد لبنان من هذه المشاركة وكذلك من التهريب المستمر للأسلحة عبر الحدود واضحة. وأدعو جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى العمل على كفالة بقاء لبنان على الحياد تجاه النزاعات الخارجية على نحو يتسق مع تعهدهم الوارد في إعلان بعبداء.

٦٤ - وما زلت أشعر بالقلق إزاء الجمود السياسي الذي ظل سائداً في أعقاب اغتيال العميد وسام الحسن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وإنني أثنى على الدور القيادي للرئيس سليمان، والجهود التي يبذلها لخفض التوترات السياسية إلى أدنى حد وكفالة تواصل الاستقرار في لبنان في مواجهة النزاع الذي طال أمده في الجمهورية العربية السورية. ويساورني القلق من أن الخلافات بشأن القانون الانتخابي قد ألفت بظلالها على الأعمال التحضيرية الضرورية للانتخابات. وأشجع جميع الأطراف في لبنان على العمل من أجل كفالة إجراء الانتخابات على أساس توافق الآراء داخل الإطار الزمني القانوني والدستوري

المحدد. وتواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني إلى الجهات المسؤولة عن الإعداد للانتخابات. وآمل في أن تشمل الترتيبات المتفق عليها تدابير لتعزيز تمثيل المرأة. وأود التشديد على أن إجراء انتخابات حرة وعادلة وموثوق بها وفي الوقت المناسب أمر ذو أهمية لاستقرار لبنان ومواصلة التقدم على الصعيد السياسي في لبنان.

٦٥ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض مع التزامات البلاد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشعر بالأسف لعدم قدرة الزعماء اللبنانيين على الاجتماع في إطار هيئة الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة هذه المسألة وغيرها من المسائل وتشجيع جميع الأطراف المعنية على الاستجابة لدعوة الرئيس إلى استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن. وما زلت أعتقد أن الهدف المتمثل في ضمان عدم وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية تضع نصب عينها هذا الهدف، وأعتقد أن الحوار الوطني يظل الآلية الأفضل لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، أكرر دعوتي إلى تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذتها هيئة الحوار الوطني، ولا سيما تلك المتعلقة بترع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية العائدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

٦٦ - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها قوات الأمن اللبنانية للمحافظة على الاستقرار في جميع أنحاء البلد. ومن المهم أن تستمر في تلقي الدعم اللازم من جميع الأطراف السياسية لتأدية عملها، وأن تُبذل جهود مضاعفة لمعالجة أسباب حوادث العنف المتكررة، مثل تلك التي وقعت في طرابلس. ويُبرز تكرار حوادث العنف مدى حاجة لبنان إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المحددة لمكافحة انتشار الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة، وكفالة التنفيذ الفعال للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأذكّر جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن تمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع إلى أي كيان أو فرد في لبنان باستثناء من تأذن لهم الحكومة اللبنانية بذلك. وأدعو السلطات اللبنانية إلى مساءلة الضالعين في أحداث العنف المذكورة في هذا التقرير والتقارير السابقة تماشيا مع توسيع نطاق سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر أيضا طلب مجلس الأمن بأن يُسَلَّم إلى العدالة مرتكبو عملية اغتيال العميد وسام الحسن ومنظموها وممولوها ورعاها، فضلا عن المتورطين في محاولات اغتيال الشخصيات السياسية في عام ٢٠١٢. ومن غير المقبول بقاء أسباب تجعل القادة السياسيين في لبنان خائفين على حياتهم. ويجب اتخاذ خطوات لتهدئة هذه المخاوف.

٦٧ - وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بوحدة الصف التي أبدتها قادة المخيمات الفلسطينية في لبنان عبر العمل معاً، ومع السلطات اللبنانية، على الحفاظ على النظام على خلفية الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأرحب أيضاً بقرار الحكومة اللبنانية القاضي بمواصلة دعم لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لمدة ثلاث سنوات أخرى. وثمة حاجة ملحة لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة. وأدى تدفق عدة آلاف إضافية من اللاجئين الفلسطينيين المشردين من الجمهورية العربية السورية إلى المخيمات اللبنانية المكتظة أصلاً إلى فرض عبء جديد ثقيل على السكان وعلى الأونروا فيما تبذله من جهود لمساعدتهم. وإنني أحث بقوة الدول الأعضاء على مواصلة دعم عمل الأونروا نظراً إلى الضغوط الإضافية الثقيلة على مواردها.

٦٨ - وإنني أشيد بحكومة لبنان وشعبه لاستضافة اللاجئين السوريين وتقديم المساعدة إليهم، وأرحب بالتزام الحكومة بإبقاء حدودها مفتوحة للسماح لمن تشردوا بسبب الصراع في الجمهورية العربية السورية بالبحث عن ملجأ في لبنان. ولقد تسارع بصورة ملحوظة معدل عبور اللاجئين الجدد الحدود إلى لبنان على مدى الفترة المشمولة بالتقريرين السابقين، ويخلق ذلك تحديات متزايدة في البلد. وأدعو المجتمع الدولي إلى الاستماع لنداءات القيادة اللبنانية في هذا الصدد، وتقديم المساعدة وفقاً لذلك. والأموال التي أعلن عن تقديمها في مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا ينبغي أن تساعد على تخفيف العبء الملقى على عاتق الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني، وأوجه الشكر لجميع من استجابوا بسخاء للنداءات. ويشكل الوفاء السريع بهذه التعهدات أولوية رئيسية الآن لتخفيف معاناة اللاجئين وتمكين لبنان من المحافظة على قدرته على الاستجابة للأعداد المتزايدة من اللاجئين بمعدلات التدفق الحالية. ولذلك، أحث الحكومة على مواصلة التخطيط وفقاً لذلك. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب لبنان لمواجهة هذا التحدي إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه اللاجئون العودة إلى ديارهم.

٦٩ - وأشعر بالقلق إزاء حوادث تقييد حرية تنقل اليونيفيل وحالات السلوك العدواني تجاه أفرادها. ورغم أن عدد الحوادث ضئيل بالنسبة إلى العدد الإجمالي للأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها اليونيفيل، فإن بعض هذه الحوادث تشكل انتهاكا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٧٣ (٢٠٠٧) وتنطوي على احتمال التصعيد وتعريض عمليات اليونيفيل للخطر. وحرية تنقل اليونيفيل جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لولايتها، والسلطات اللبنانية هي المسؤولة بشكل رئيسي عن كفالة أن تستطيع اليونيفيل العمل دون عائق لتحقيق هذه الغاية.

٧٠ - وكان عبء الطلبات الملقاة على كاهل القوات المسلحة اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثقيلا - في جنوب البلد بجزر اليونيفيل؛ وعلى امتداد الحدود مع الجمهورية العربية السورية؛ وفيما يتعلق بالأمن الداخلي - وكلها على خلفية اضطرابات إقليمية كثيفة وتوترات سياسية وطائفية شديدة داخل لبنان. ومن المشجع أن القوات المسلحة اللبنانية قد سعت للمرة الأولى، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية لاحتياجاتها الفورية في ضوء هذه التحديات المتعددة، بما في ذلك من خلال وضع خطة لتعزيز قدراتها.

٧١ - وأشيد بالقوات المسلحة اللبنانية لتعاونها القوي مع اليونيفيل على الرغم من المسؤوليات الأمنية العديدة التي تضطلع بها في جميع أنحاء لبنان، ولا سيما خلال فترات التوترات الشديدة. وأعرب عن امتناني للبلدان التي تواصل تقديم المساعدة الحيوية وأشجع المجتمع الدولي على مواصلة إثبات التزامه ببناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك القوات البحرية. وفي هذا السياق، لا بد لليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية من مواصلة التركيز على عملية الحوار الاستراتيجي، وأن تقدم جميع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة دعما قويا لهذه العملية.

٧٢ - وأرحب بالعمل الجاري لوضع الخطة الرامية إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية والجهود المبذولة لكفالة أن تعكس مقتضيات الحوار الاستراتيجي وأهدافه. وأشجع كلا من الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي على إبداء الدعم للخطة حين وضعها في صيغتها النهائية. وإنني مستعد لمساعدة القوات المسلحة والحكومة اللبنانية في جهودها الرامية إلى المضي قدما في الخطة. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمن اللبنانية، بالتعاون مع الجهات المانحة، من أجل تحسين الإدارة المتكاملة للحدود.

٧٣ - وللأسف لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى أن تقدما ردودهما على التعريف المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٧٤ - وظل التركيز على فرص التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط مرتفعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التركيز على الفوائد التي يحتمل أن تعود على كل من إسرائيل ولبنان من استغلال الموارد البحرية. وآمل في أن يستطيع البلدان إحراز تقدم على صعيد تعيين المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة لكل منهما وإجراء التحضيرات

اللازمة لاستكشاف هذه الموارد واستغلالها بطريقة لا تتسبب في إثارة التوترات. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة في هذه المسألة إذا طلب الطرفان ذلك.

٧٥ - وواصل الشعب اللبناني إبداء مرونة عالية على خلفية التطورات والتهديدات الإقليمية، ولا سيما تلك المتصلة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. ولقد أظهر الشعب اللبناني كرمًا بالغًا في استقبال هذا العدد الكبير من الفارين من ذلك النزاع. وهو يستعد الآن لانتخابات هامة. والترتيبات المحددة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هي المسؤولة إلى حد بعيد عن هذا الاستقرار الذي، رغم هشاشته، يجعل كل هذا ممكناً. وهذه الترتيبات هي المسؤولة أيضاً عن الهدوء غير المسبوق الذي ما زال سائداً على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل منذ عام ٢٠٠٦. ويحتاج التوصل إلى الأمن والاستقرار على مدى أطول إلى إنهاء النزاع في المنطقة، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسيظل التزام حكومي لبنان وإسرائيل التزاماً متواصلاً بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومواصلة بذل الجهود في سبيل ذلك أمراً حيويًا خلال هذه الفترة الصعبة.

٧٦ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات في اليونيفيل. وأثني أيضاً على رئيس بعثة وقائد قوة اليونيفيل والأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل، وكذلك على منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه، الذين يواصلون جميعاً الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.